التقرير الربعي الأول

يناير - مارس 2024

تطورات حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات في المغرب

تميز الربع الأخير من عام 2023، بقيام المعهد المغربي لتحليل السياسات بتطوير دراسة ميدانية بشكل مفصل بهدف تقييم وضع حرية التعبير وحق الوصول إلى المعلومات في المغرب.

وتأتي هذه الدراسة في إطار مشروع "حرية التعبير"، والذي يشكل شراكة بين منظمة إنترنيوز والمعهد المغربي لتحليل السياسات (MIPA)، والمنتدى المغربي للصحافيين الشباب (FMJJ).

وفي هذه النشرة سنعرض الجزء الثاني من النتائج التي خلصت اليها الدراسة.

رابط الدراسة

في هذه الدراسة اعتمد المعهد المغربي لتحليل السياسات على المنهج الكمي والنوعي لرسم صورة شاملة عن الوضع الراهن ولقياس آراء المواطنين بصفة كمية فيما يخص حرية التعبير والحق في الولوج الى المعلومة في المغرب.

عينة الدراسة الكمية

1645 شخص

49 % ذكور | إناث 51 %

محاور الدراسة

- حرية التعبير
- الوصول إلى المعلومة أثناء الأزمات
- الحق في الحصول على المعلومات

تقديم:

تهدف هذه النشرة إلى تقديم نتائج الرصد الذي تم إجراؤه بينشهر يناير ومارس 2024، بهدف جمع المعلومات المتعلقة بموضوعين رئيسيين: حرية التعبير والوصول إلى المعلومات. وقد تم تنفيذ هذا الرصد في إطار مشروع "حرية التعبير" بإشراف منظمة إنترنيوز بالتعاون مع المعهد المغربي لتحليل السياسات والمنتدى المغربي للصحفيين الشباب.

وتهدف التقارير الربع سنوية الصادرة عن هذا المشروع إلى إبقاء القراء على اطلاع دائم بشأن كل التطورات أو النقاشات البارزة في هذه المجالات في السياسة المغربية طوال مدة تنفيذ المشروع (2023-2024).

خلال هذا الربع الأول من عام 2024، تم جمع وثائق تشمل مقالات وبيانات صحفية وتقارير ومشاريع قوانين ذات صلة بحرية التعبير والحصول على المعلومات في المغرب.

ولضمان تغطية شاملة ودقيقة، تم الاعتماد على مصادر متنوعة للبيانات بالعربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية. وشملت هذه المصادر الصحف الوطنية والعالمية، والمواقع الإلكترونية لمنظمات حقوق الإنسان الدولية، فضلا عن المواقع المؤسسية الدولية والوطنية.

لمحة عن نتائج الدراسة الميدانية

محور حرية التعبير

التعبير في الفضاء العام

كشفت نتائج الاستطلاع أن نسبة كبيرة من المشاركين، 41٪، لم تعبر عن آرائها في الواقع أو عبر الإنترنت خلال العام الماضي. بينما عبر 25٪ من المشاركين عن آرائهم أحياناً، و 18٪ قليلاً، و فقط 9٪ تعبر دائماً في المنتديات العامة.

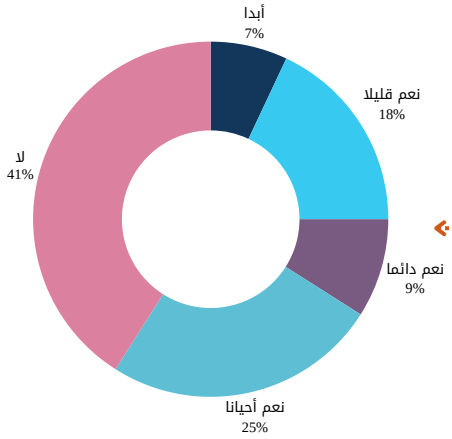

التعبير وانتقاد السياسات الحكومية

78% من المشاركين لا يرون الحاجة لانتقاد السياسات الحكومية، بينما عبر حوالي 19% بالإيجاب، مما يظهر وجود نسبة معتبرة من المشاركين الذين يشعرون بالحرية والأمان لانتقاد تلك السياسات علنا.

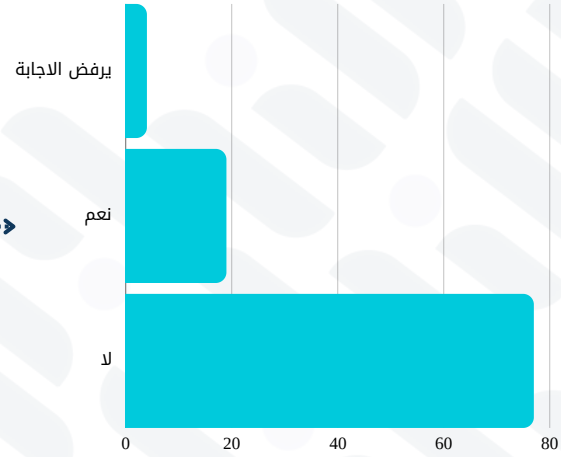

تجارب الرقابة والمس بحرية التعبير

نتائج البحث تظهر أن غالبية المشاركين لم يشهدوا أو يتعرضوا للرقابة أو المساس بحريتهم في التعبير خلال السنوات الخمس الماضية، بينما شعر 14% منهم بتأثيرات سلبية على حريتهم.

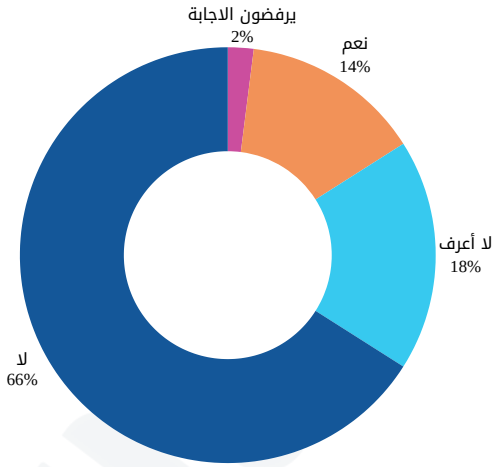

شملت هذه الدراسة الميدانية أيضا مقابلات نوعية تضمنت عينة تراعي المساواة بين الجنسين والتنوع الاجتماعي والاقتصادي حيث تم تم استخدام تقنية المقابلة المتعمقة مع أسئلة شبه منظمة.
ومن ضمن أبرز ما تضمنه حوار مع أحد المشاركين من مدينة الدارالبيضاء:

ما تقدرش تعبر بحريتك واخا فمسيرتك المهنية، لأنه ما كاتعرفش معامن العمل ممكن يضرك"، عندما تعبر بحرية عن شيء ما، عندما تنتقدها أو تنتقد سياسة معينة، أو قرار معين، لكن من الممكن أن يتخذ ضدك، وبالتالي لا تستطيع التعبير، فحتى إذا عبرت عنه فإنك تعبر عنه بشكل ديبلوماسي، أو بشكل غير واضح أي غامض، فتحاول أن تقلل من وقع الكلمات التي تريد التعبير بها.

تطورات حرية التعبير في المغرب

08 يناير 2024

منتدى الصحافيين الشباب يلتقي الفرق والمجموعات البرلمانية لتقديم تصوره من أجل تطوير المشهد الاعلامي والدفاع عن حرية الرأي والتعبير

عقد "المنتدى المغربي للصحافيين الشباب" مجموعة من اللقاءات مع رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية بمجلس النواب، وقدم خلال هذه اللقاءات عددا من المقترحات، التي يسعى من خلالها إلى "تقديم رؤية مبتكرة للمشهد الإعلامي ولقضايا حرية الرأي والتعبير، والإعلام وحماية الصحافيين وسلامتهم، وتحدي ملاءمة القوانين الوطنية ذات الصلة بحرية الصحافة مع المواثيق الدولية، وتعزيز تفاعل بلادنا مع الآليات الأممية لحماية حقوق الإنسان فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير، بالإضافة إلى النموذج الاقتصادي للمؤسسات الإعلامية ورهان الاستدامة والاستقلالية التحريرية.

الجمعة 12 يناير 2024

فرنسا تهنئ المغرب على انتخابه رئيسا لمجلس حقوق الإنسان وتعبر عن رغبتها في العمل معه

قبل سنة من الآن، كانت باريس العقل المدبر لواحدة من أعنف الحملات التي شنها البرلمان الأوروبي على المغرب، حين صاغت نصا غير ملزم يدين الرباط بخصوص قضايا تتعلق باحترام حرية التعبير والذي دعاها لضمان "محاكمات عادلة للصحافيين المعتقلين"، لكن اللهجة الفرنسية تغيرت الآن، حيث استغلت خبر ترؤس المملكة لمجلس حقوق الإنسان من أجل توجيه عبارات الود لها.

ولجأت الخارجية الفرنسية إلى صيغة إطراء، أول أمس الخميس، للحديث عن عمل المغرب في مجال حقوق الإنسان، موجهة التهاني لممثله داخل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، عمر زنيبر، كما أعربت عن استعدادها للعمل المشترك مع الرباط على عدة ملفات خلال مدة رئاسته التي تتزامن مع فترة عضويتها لسنتين

الخميس 25 يناير 2024

دعوات برلمانية لاجتماع عاجل لمناقشة حرية التعبير بالمغرب ووضعية قنوات القطب العمومي

وجه رشيد الحموني رئيس الفريق النيابي لحزب "التقدم والاشتراكية" بمجلس النواب، طلبا إلى رئيس لجنة التعليم والثقافة والاتصال بالمجلس، لدعوة اللجنة للاجتماع في أقرب الآجال، بحضور وزير الشباب والثقافة والتواصل، لمناقشة موضوع: "حرية التعبير والاعلام في تعزيز حقوق الانسان ببلادنا ثقافة وممارسة".

كما وجه حموني طلبا ثانيا لذات اللجنة، يدعو فيه لعقد اجتماع في أقرب الآجال، بحضور المهدي بنسعيد، وذلك لمناقشة موضوع: "وضعية قطب الإعلام السمعي البصري العمومي وآفاق الإصلاح".

واعتبر حموني في ذات الطلب أن قطاع الاعلام العمومي السمعي البصري، قد استنفذ نموذجه الإعلامي والاقتصادي، وأصبح أقل جاذبية وتنافسية وطنيا وعالميا، خاصة في ظل التحول الرقمي والتكنولوجي المتسارع.

ودعا إلى فتح النقاش مع وزير الشباب والثقافة والتواصل من أجل إطلاع عضوات وأعضاء مجلس النواب، على رؤية وآفاق إصلاح هذا القطاع.

تطورات حرية التعبير في المغرب - تتمة -

27 يناير 2024

"تجربة التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة بالمغرب.. الواقع والآفاق"

نظمت منظمة "أنترنيوز" والمعهد المغربي لتحليل السياسات، والمنتدى المغربي للصحافيين الشباب" يوما دراسيا يوم السبت 27 يناير 2024 بالرباط، حول موضوع: "تجربة التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة بالمغرب.. الواقع والآفاق"، وذلك بمشاركة ممثلين عن الهيئات النقابية الصحافية والناشرين وصحافيين وخبراء في مجال حرية الرأي والتعبير.

تم خلال هذا النقاش استعراض مدى ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي للتنظيم الذاتي للمهنة في المغرب مع الممارسات الفضلى والمواثيق الدولية ذات الصلة والنظريات الإعلامية الحديثة، وتقديم تقييم لمسار التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة في المغرب وحصيلة المجلس الوطني للصحافة في تحصين المهنة وتعزيز أخلاقياتها والنهوض بأوضاع المهنيين وحرية الصحافة.

كما تم التطرق إلى المعيقات التي تواجه التنظيم الذاتي للصحافة من خلال المقارنة بين النصوص القانونية وواقع الممارسة، بالإضافة إلى مناقشة التحديات المطروحة على التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة في المغرب، وخاصة فيما يتعلق بالأخلاقيات في ظل التطورات الرقمية والتكنولوجية المتسارعة.

22 فبراير 2024

الاتحاد الدولي للصحفيين والنقابات في العالم العربي يوحدون جهودهم لتعزيز حرية الصحافة في المنطقة

اجتمع ممثلو نقابات واتحادات وجمعيات الصحفيين الأعضاء في الاتحاد الدولي للصحفيين من الشرق الأوسط والعالم العربي، يومي 13 و14 فبراير/شباط 2023 في الدار البيضاء بالمغرب، في ورشة عمل حول اعداد تقارير حرية الصحافة نظمها الاتحاد الدولي للصحفيين واستضافتها النقابة الوطنية للصحافة المغربية.

ناقش المشاركون خلالها منهجيات رصد وتوثيق انتهاكات حرية الصحافة وحقوق الصحفيين وتقييم حالة حرية الإعلام في العالم العربي والشرق الاوسط بهدف تطوير تقارير نقابية قادرة على تعزيز حرية الصحافة في المنطقة.

وهدفت الورشة إلى دعم جهود المنظمات النقابية والمهنية الرامية إلى تطوير قطاع الإعلام من خلال تحديد المعيقات البنيوية التي تمنعه من الازدهار وكشفها، ليتمكن من القيام بدوره في إعلام الجمهور، مثل تدخل القوى السياسية والاقتصادية، وملاحقة الصحفيين، وإغلاق، وسائل الإعلام، وغيرها.

وقد اسفرت النقاشات عن تبني منهجية وبرنامج عمل يهدف لإصدار تقرير إقليمي تشارك فيه المنظمات النقابية الأعضاء في الاتحاد الدولي للصحفيين من الشرق الأوسط والعالم العربي، يقوم برصد وتوثيق الانتهاكات وتحليلها، إضافة إلى إستبيان لحرية الصحافة موجه للصحفيين وكذلك البحث في قضايا تؤثر بشكل مباشر في عمل الصحفيين وحرية الصحافة، حيث سيتم إطلاقه في اليوم العالمي لحرية الصحافة.

لمحة عن نتائج الدراسة الميدانية

محور الحق في الحصول على المعلومات

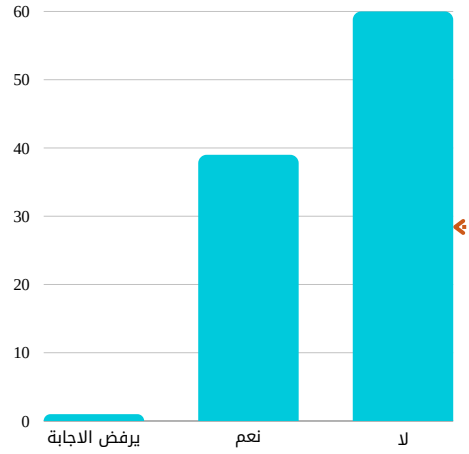

التجربة الشخصية في الحصول على المعلومات من المؤسسات العمومية

نتائج الاستطلاع تشير إلى أن هناك جزء من المستجوبين لم يسبق لهم طلب معلومات من المؤسسات العمومية في المغرب، في حين طلب آخرون المعلومات، وهناك جزء صغير رفض الإجابة على السؤال.

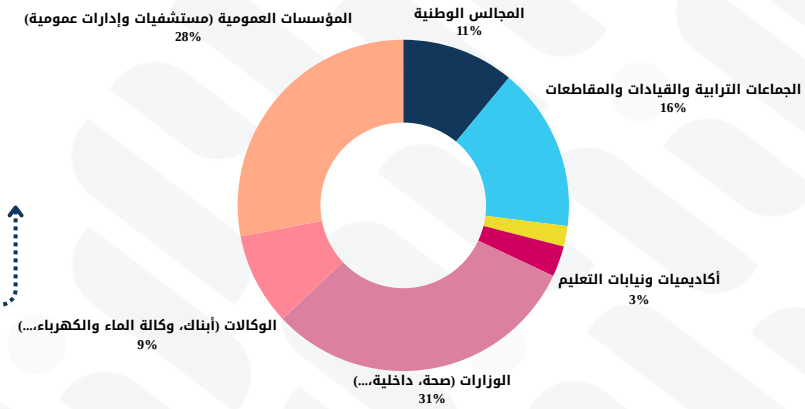

ضمان حق الولوج إلى المعلومة

وفي قائمة المواطنين الذين أجابوا بنعم حلت الوزارات والمؤسسات العمومية في المقدمة كجهات الحصول على المعلومة. حيث يبدو أن هناك اهتماماً ملحوظا بالحصول على المعلومات من هذه الجهات، ربما بسبب تأثيرها المباشر على الخدمات اليومية للمواطنين.

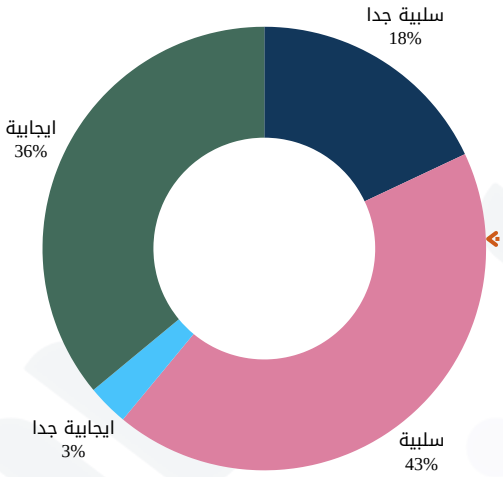

تقييم حق الولوج الى المعلومة من لدن المؤسسات :

وكان تقييم المواطنين الذين سبق لهم أن مارسوا أو حاولوا ممارسة الحق في الولوج الى المعلومة من القطاعات الحكومية والمؤسسات العامة في المغرب متباين حيث تشير النتائج إلى وجود تباين كبير في تجارب الأشخاص.

في الاقتباس التالي، يتحدث أحد الباحثين المشاركين في المقابلات النوعية عن أهمية الحصول المعلومات في البحث العلمي:

كل مواطن يؤدي ضريبة، من حقه أن يعرف المعطيات الخاصة بسير الإدارة العمومية وسير السياسات العمومية، وكيفية تدبير الشأن العام. من حقه معرفة كل هذه المعطيات، هذا ما يتبادر إلى ذهني حاليا. إذا كنت أؤدي ضريبتي فأنا مساهم في ميزانية الدولة، إذا لي كل الحق في معرفة كيفية تدبير أموالي التي أؤديها، وهذه علاقة مواطناتية، أولى أبجدياتها هو كوني أساهم إذا أحتاج إلى معرفة كيفية التدبير، ولكي أحصل على هذه المعلومة، من واجب الإدارة التي تمدني بها.

التطورات بشأن الحق في الحصول على المعلومات

01 فبراير 2024

حق الحصول على المعلومة في بحث قانوني

تم في بحث قانوني من إعداد ذ. محمد علي الركراكي، محام مُسجل بالهيئة القنيطرة وباحث في سلك الدكتوراه بالسويسي بالرباط، كتابة مقال يتناول حق الحصول على المعلومة. يستعرض المقال أهمية هذا الحق في العصر الحالي الذي يتسم بغلبة المعلومات والتكنولوجيا الحديثة، مشيرًا إلى أن تمكين المواطنين من هذا الحق أمر أساسي لمواكبة عصر المعلومات. يُسلط المقال الضوء على التطورات التي شهدها المغرب على مستوى حقوق الإنسان، والتي تعززت بمناسبة دستور يوليوز 2011، ويؤكد على أهمية وضع إطار قانوني لضبط حق الحصول على المعلومة وضمان ممارسته بروح من المسؤولية والمواطنة الملتزمة، لتعزيز انفتاح الإدارة والشفافية ومكافحة الفساد.

ويُشير المقال أيضا إلى أن حق الحصول على المعلومة لا يُعتبر حاجة للمواطن فقط، بل هو أيضًا حاجة أساسية لأي حكومة ترغب في إثبات صلاحيتها وإعادة كسب الثقة بين مواطنيها ومؤسساتها، مُشيرًا إلى أهمية توفير المعلومات وتسهيل الوصول إليها كجزء أساسي من إصلاح مؤسسات الدولة وتحقيق الحكم الصالح.

15 فبراير 2023

تربية رقمية لمحاربة الأخبار الزائفة: دعوة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

وأكد السيد الشامي، خلال اللقاء التواصلي الذي خصص لتقديم مخرجات رأي أعدّه المجلس، في إطار الإحالة الذاتية، حول "الأخبار الزائفة: من التضليل الإعلامي إلى المعلومة الموثوقة والمتاحة"، أنه لا بد من تفعيل الحق في الحصول على المعلومات من خلال النشر الاستباقي، إلى جانب تحيينها بشكل منتظم وممنهج، من أجل تجنب "الفجوة" التي يمكن أن تنتج عن غياب المعلومة الصحيحة، وبالتالي نشر أخرى زائفة.

وفي هذا السياق، شدّد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على ضرورة تأمين الوصول إلى المعلومة الموثوقة، من خلال إقرار إلزامية نشر جميع الوثائق الرسمية العمومية على موقع الإدارة أو المؤسسة المعنية في غضون 24 ساعة من تاريخ إصدارها.

ولفت السيد الشامي إلى ضرورة إحداث بوابة رقمية للتحقق من المعلومات بخصوص الأخبار الرسمية بالمغرب مع ترصيد المبادرات التي تم إطلاقها على مستوى عدد من المؤسسات الإعلامية، داعيا إلى تقديم الدعم المالي لمواقع "التحقق من المعلومات" من خلال صناديق مستقلة لضمان حيادها وتعزيز مصداقيتها.

التطورات بشأن الحق في الحصول على المعلومات - تتمة -

23 فبراير 2024

جمعية "سمسم" تنظم أول منتدى وطني حول الحق في الحصول على المعلومات بالمغرب

نظمت جمعية سمسم-مشاركة مواطنة بشراكة مع جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة والاتحاد الأوروبي بالمغرب، اليوم الجمعة بالرباط، أول منتدى وطني حول الحق في الحصول على المعلومات واستمرت أشغال المنتدى الوطني، في الفترة الزوالية، بتنظيم أربع ورشات.

وقالت جمعية سمسم في بلاغ صحفي ان هذا المنتدى السنوي يعد منصة لتقديم حصيلة السنة الأولى من تنفيذ مشروع "الحق في الحصول على المعلومات كآلية للترافع والشفافية والحكامة الجيدة" وفضاء لخلق النقاش وتعزيز الحوار بين جميع الفاعلين المتدخلين في ورش تنزيل الحق في الحصول على المعلومات في المغرب وتشكيل رؤى مستقبلية لتطوير ممارسة هذا الحق.

شكل المنتدى كذلك فرصة لاستكشاف جوانب مختلفة في مجال الحصول على المعلومات بالمغرب، ويشمل ذلك التركيز على تحديات تفعيل القانون، وكذلك استعراض تجارب ونماذج ناجحة لتحفيز التفكير الإبداعي والابتكار في تحسين سياسات وآليات الحصول على المعلومات.

26 فبراير 2024

إطلاق منصة تدريبية رقميّة مجانية حول الحق في الحصول على المعلومات

في اطار مشروع " حربة التعبير " تم إطلاق المنصة التدريبية الرقميّة المجانية حول الحق في الحصول على المعلومات. هذه المنصة تضم ثلاث دورات تدريبية تفاعلية إضافة الى مجموعة مهمة من المراجع (دراسات- تقارير- ..) حول الحق في الحصول على المعلومات.

وهذه دعوة الى الصحافيات والصحافيين والفاعلات والفاعلين المدنيين الى التسجيل في المنصة والاستفادة من الدورات التكوينية الثلاث، لتعزيز معارفهم ومكتسباتهم حول الموضوع، وخوض الاختبار التقييمي لتحميل شهادة قابلة للطبع مسلمة من طرف انترنيوز.

وتندرج منصة AccessMorocco في إطار مشروع "حربة التعبير" الذي تنفذه منظمة إنترنيوز بشراكة مع المنتدى المغربي للصحافيين الشباب والمعهد المغربي لتحليل السياسات.

27 فبراير 2024

التوقيع بالرباط على اتفاقية حول القواعد الأخلاقية لحماية المعطيات الشخصية في الاستخدامات التكنولوجية

وقعت كل من اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ولجنة الحق في الحصول على المعلومات، من جهة، والمدرسة الحربية الاقتصادية - فرع الرباط، من جهة ثانية، اتفاقية انضمام لبرنامج "قواعد من أجل استخدام أخلاقي للتكنولوجيا" - "REUT".

وتهدف هذه الاتفاقية، التي وقع عليها كل من رئيس اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، عمر السغروشني، وممثل مدرسة الحكامة والاقتصاد بالرباط، علي مطيب، إلى دعم الوسط التربوي من خلال التكوين والتحسيس حول مسألة احترام المعطيات ذات الطابع الشخصي.

التقرير الربعي الأول

حول حرية التعبير والوصول إلى المعلومات في المغرب

يناير - مارس 2024

المعهد المغربي لتحليل السياسات

الشقة 5، العمارة 5، الطابق الأول، زنقة فجيج، حي حسان 10020 الرباط
contact@mipa.institute
https://mipa.institute/
+212 5 37 262 602

SUIVEZ NOUS !
@MIPAInstitute